اتجاهات المعلّمات نحو دمج المعايق سمعياً في المدرسة العادية
د. عوّشة أحمد المهيري
كلية التربية - جامعة الإمارات العربية المتحدة

ملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على اتجاهات المعلّمات في المدرسة العادية نحو دمج المعايق سمعياً في المدرسة العادية بإمارة أبوظبي. تكونت عينة الدراسة من 12 معلمة من مدرسة الزاهرات الإبتدائية بمنطقة العين التعليمية، وتم تقسيم العينة إلى: مجموعة تجربة تتكون من (6) معلّمات في فصل الدم بالمدرسة العامة ، و مجموعة ضابطة تتكون من (6) معلّمات في فصول عادية، ، وتم تطبيق مقياس الاتجاه نحو دمج المعايق في المدرسة العامة، وأشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المجموعة التجريبية قبل تطبيق البرنامج وبين متوسطات درجاتهم في القياس ، وتوصلت الدراسة أيضاً إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المجموعة التجريبية بعد دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة والمجموعة الضابطة على مقياس الاتجاه.

مقدمة

يمثل دمج الأطفال المعايق في المدرسة العادية أحد المفاهيم التربوية الحديثة التي أصبحت جزءاً من السياسات التعليمية في كثير من الدول المتقدمة في مجال التعليم ذوي الإعاقات.

فقد أكدت المواقف الخاصة بالمنظمات الحكومية وغير الحكومية والإقليمية والدولية في إعلان منظمة الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقات 1975 على أن الفئات الخاصة مهما تعددت وتتنوع إعاقاتها لديها قابلية وموارد وبواعظ تعلم والنمو والاندماج في الحياة العادية للمجتمع. كما أكدت هذه المواقف على مبدأ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين جميع أفراد المجتمع، وأن أفراد الفئات الخاصة بحق لهم أن يتمتع بكافة الحقوق الأساسية الممنوحة لأفراد العاديين ممن هم في مثل عمرهم الزمني مما تتوفر الإعاقة التي يعانون منها أو طبيعتها أو درجة خطورتها، ومن تلك الحقوق تلقى تعليم يتاسب مع احتياجات الفردية، واحترام كرامتهم الإنسانية وحمايتها من كل استغلال ، ونمو الطبيعية والتمتع بحياة لائقة طبيعية وعادية أو أقرب ما تكون إليها، ولهم الحق أيضاً في الانتماء للمجتمع والاندماج فيه والعيش وسط أفراد أسرهم، ومجتمعاتهم (السرياني، 2005).
و يعتبر موضوع الأفكار نحو الأطفال ذوي الإعاقة من الموضوعات الهامة في ميدان التربوية الخاص، إذ يبدو ذلك إلى عدد من الأسباب أهمها العامل الذي أدت إلى ظهور تلك الاتجاهات سواء أكانت سلبية أم إيجابية، ثم النتائج والآثار المترتبة على تلك الاتجاهات بنوعية (الفسم والسعى، 2008).

إن تعليم الأطفال ذوي الإعاقة مع الأطفال العاديين له فوائد كبيرة من الناحيتين الأكاديمية والاجتماعية مقارنة بتعليمهم في فصول منعزلة، إذا تم تطبيق عملية الدمج بشكل صحيح وبطرق علمية، ومن تلك الفوائد أن الطلاب ذوي الإعاقة عندما تكون لديهم الفرص للفصل مع الآخرين، فإن مهارات التواصل لديهم تصبح أكثر تطوراً، وكذلك المهارات الأساسية في القراءة والحساب والمواقع الدراسية الأخرى كما تصبح المهارات الاجتماعية لذوي الإعاقة تطور كمهارات الاجتماعية لدى الأطفال العاديين.

مشكلة الدراسة:

ترتبط عملية دمج الأطفال ذوي الإعاقة مع أفرادهم العاديين بالعديد من المتغيرات المختلفة، فهي ترتبط بصورة فصيلة بإجابة أولياء أمور الأطفال العاديين، وإجابة المدرسين، واتجاهات المجتمع نحو ذوي الإعاقة، و鹈اء المعليمين، ونظم التربوية، وبأساليب وأنظمة التقويم والمناقشات، ومدى مرونة هذه الأنظمة، وبالبيئة الطبيعية التي يتعلمون فيها الطلاب.

لذلك لا بد من توافر الظروف والموارد التي تشجع على إنجاح هذا النوع من الدمج ممثلاً في تقبل الطلبة العاديين للطلبة المعاقين، وأن يعمل معلم التربية الخاصة جنبًا إلى جنب مع معلم العاديين وإيجاد الفرص التي تعمل على إيحاء المادة العلمية إلى الطلبة المعاقين، وتوفر الإجراءات التي تعمل على نجاح هذا الاتجاه، وذلك ينطوي على الصعوبات التي تواجه الطلبة المعاقين كالاتجاهات الاجتماعية (الفسم والسعى، 2008).

فالكوارد من معليمين والعلماء في المدرسة يجب أن يكون لديهم نهج إيجابي نحو الدمج لأنه كلما كانت إشاعات المعليمين إيجابية كلما كان لهم أثر فعال في مستوى الطلاب المدمجين.

في النهاية:

قد شهدت السنوات الماضية تحولات جذرية في اتجاهات المجتمعات الإنسانية نحو الإعاقة، وفي المواقف المتغيرة بشأن أفضل السبل لتربيه الأطفال ذوي الإعاقة وتعميمهم، وعلل أهم تلك التحولات يمثل في النظر إلى الإعاقة بوصفها قضية ترتبط بحقوق الإنسان، حيث أكدت
تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1. ما هي اتجاهات المعلمين نحو دمج الطلبة المعاقين سمعياً في المدارس العادية؟
2. هل هناك أثر في عملية دمج المعاقين سمعياً في تعديل اتجاهات المعلمن في المدارس العادية؟

هدف الدراسة وأهميتها:

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على اتجاهات المعلمن في المدارس العادية نحو دمج المعاقين سمعياً في المدارس العامة بإدارة أبوظبي.

وتنصغ أهمية الدراسة من خلال الجوانب الآتية:

1. التعرف على اتجاهات المعلمن نحو دمج الطلبة المعاقين سمعياً في المدارس العادية.
2. التعرف على أثر عملية دمج المعاقين سمعياً في تعديل اتجاهات المعلمن في المدارس العادية.

فروض الدراسة:

من خلال الإطلاع على الاطيار النظري والدراسات السابقة، تم صياغة الفروض التالية:
1. لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات درجات أفراد المجموعة التي شاركت في عملية الدمج على مقياس اتجاه نحو دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في مدارس العاديين قبل تطبيق دمج المعاقين سمعياً وبدمجهم.

2. لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات درجات أفراد المجموعة التي شاركت في عملية الدمج وأفراد المجموعة التي لم تشارك في الدمج على مقياس اتجاه نحو دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بعد دمج الأطفال المعاقين سمعياً في مدارس العاديين.

مصطلحات الدراسة:

( Mainstreaming )

الدمج


ويعتبر بالدمج في هذه الدراسة "البيئة التعليمية الأقل تقيداً والأقرب للعادية لذوي الإعاقات (Hearing Impairment)".

عرفت الإعاقة تعريفات عدة، فقد عرف كل من القمص والمعايتة (2007) الإعاقة السمعية بالمشكلات السمعية التي تترابط في شدتها من البسيط إلى المتوسط أو الضعيف السمعي إلى الصمم.

ويذكر محمد (2008) أن الإعاقة السمعية هي قصور بيئة حاسة السمع، يؤثر بطبيعة الحال على الأداء الوظيفي الخاص بها الذي يتوقف على الحساسية للصوت سواء تمثل ذلك في ضعف السمع حيث نقل تلك الحساسية للصوت أو حتى في فقد السمع حيث تتعدد تماماً. ويقصد بالإعاقة
السمعة في هذه الدراسة "بأنها "درجة من فقدان السمع لدى الفرد مما يحول دون اعتقاده على حاسة السمع في فهم الكلام".

الاتجاه (Attitude) هو: "نوعية الفرد أو ميزة للاستجابة بطريقة سلبية أو إيجابية نحو موضوع ما" (الفقيش و الساعيدة، 2008)، بينما يعرفه شحاته و النجار (2003) بال موقف الذي يتخذه الفرد أو استجابة التي يبيدها إزاية شيء معين أو قضية معينة إما بالقبول أو الرفض، نتيجة مرونة بخيرة معينة.

ويعرفه موسى (2001): بأنه "معتقد تقضي أو شعور يبنى على أساس الخبرة نحو موضوع ما". في حين يعرف الكبيسي (2000)، الاتجاه نحو المعاقين بأنه "تلك الممارسات اليومية التي يقوم بها الأشخاص العاديين بوعي وإدراك نحو المعاقين، وقد تكون تلك الممارسات سلبية مما يجعلها تشكل عائقًا يواجه الأفراد المعوقين، أو إيجابية تساهم في بناء صحتهم النفسية، وتساعدهم على التوافق الاجتماعي السليم، والمساهمة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لمجتمعهم. ويدعى بالاتجاه نحو المعاقين في هذه الدراسة هو "الموقف الذي يتخذه الأفراد نحو المعاقين سواء كان هذا الموقف سلبياً أو إيجابياً نحوهم".

الإطار النظري

بناءً على دمج الطلبة المعاقين في المدارس العامة الأصرار الراشدين في حقهم في التعليم في بيئات أقل تقييداً من نظام العزل، وبأن أساليب تجمع مع الطلبة العاديين يتيح لهم فرص التعلم الأفضل والتفاعل مع الطلبة، ومن ثم الشعور بالانتماء للمجموعة في فصل الدمج، وبأنهم قادرين على أن يكونوا أعضاء فعلين في مجتمعهم (سيسالم، 2006).

وتوجد ثلاثة جوانب للاختلافات هي: الجانب المعرفي، والجانب العاطفي، والجانب السلوك:

الجانب المعرفي: ويتضمن المفاهيم والمعتقدات التي يمتلكها الفرد عن الموضوع أو الشيء كالاعتقاد بأن الإناث أكثر حساسية من الذكور.

الجانب العاطفي: ويقصد بهذا الاتجاه مشاعر الفرد وأبحاثه الإيجابية كمحبة والمودة...أو السلبية كالخوف والكره... التي يشعر بها نحو موضوع الاتجاه.

الجانب السلوك: ويقصد به الاستجابة الفعلية نحو موضوع الاتجاه (سيسالم، 2005).
1- الإتجاه الأول:

يعارض أصحاب هذا الاتجاه فكرة الدمج، ويعتبرون تعليم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في مدرسة خاصة بهم أكثر فاعلية، وأمانًا، وراحة لهم، وهو يحقق أكبر فائدة ممكنة فيما يتعلق بالبرامج التدريبية.

2- الإتجاه الثاني:

يؤيد أصحاب هذا الاتجاه فكرة الدمج لما ذكره من أن توفير تعدد اتجاهات المجتمع والتخلص من عزل الأطفال، والذي يسبب بالتالي إلحاق وصمة العجز والقصور والإعاقة، وغيرها من الصفات السلبية التي قد يكون لها أثر على الطفل ذاته، وطموحه، ودافعه، أو على الأسرة أو المدرسة أو المجتمع بشكل عام.

3- الإتجاه الثالث:

يرى أصحاب هذا الاتجاه أنه من المناسب المحايدة والاعتدال، وضرورة عدم تفضيل برنامج على آخر بل برونا أن هناك فئات ليس من السهل دمجها بل يفضل تقديم الخدمات لها، من خلال مؤسسات خاصة، وهذا الاتجاه يؤدي دمج الأطفال ذوي الإعاقات البسيطة أو المتوسطة في المدارس العادية، ويعارض فكرة دمج الأطفال ذوي الإعاقات الشديدة جداً ومتداعية الإعاقات (يحيى، 2006).

والاتجاه الأول هو الإتجاه الطبيعي الناتج عن نقص في المعلومات أو عدم معرفة هؤلاء الأفراد بكيفية التفاعل مع الأفراد ذوي الإعاقات، ونقص في المعلومات عن هذه الفئة، أما الاتجاه الثاني يرجع إلى معرفة هؤلاء الأفراد بأن لدى الأفراد ذوي الإعاقات قدرات مختلفة يمكن أن تسهم في نجاح عملية الدمج، وعودها البحتة على أهمية الاتجاه الثالث الذي يتم توفير برامج متنوعة تناسب مع الإعاقات المختلفة بشرط أن تكون هذه البرامج الأقل تفاوتاً والأقرب إلى البرنامج العادي.
أهمية معرفة اتجاهات الأفراد نحو الإعاقة:

يعتبر موضوع الاتجاهات نحو المعاقين من الموضوعات المهمة في ميدان التربية الخاصة، إذ يتأثر الاتجاه من العوامل والخبرات التي يمر بها الفرد أو الجماعة، وتكون أهمية الاتجاهات الخاصة بالمعلمين نحو الأطفال المعاقين في الفترات المبكرة على تلك الاتجاهات سبباً. 

إيجاباً، إذ يترتب على الاتجاهات الإيجابية اتخاذ قرارات مثل:

- القبول النفسي والاجتماعي للمعاقين.
- تحسين البرامج التعليمية والاجتماعية والصحية والمدنية للمعاقين.
- دمج الطلبة المعاقين في المدارس العادية.
- إعداد الكوادر اللازمة لكل فئة من فئات التربية الخاصة.

ويترتب على الاتجاهات السلبية قرارات مثل:

- الرفض.
- العزل.
- الإكراه والإهمال للمعاقين (المشيم، السعادة،2008).

ويرجع أهمية معرفة هذه الاتجاهات في تعديل اتجاهات الأفراد بشكل عام واتجاهات الأسرة والمعلمين والطلبة في المدارس العادية بشكل خاص، وتوفرت هذه الاتجاهات الإعاقة، وبساق في توفير أفضل فرص التعليم الممكنة للطلاب ذوي الإعاقة، وأيضًا يساهم في توفير برامج تدريبية للمعلمين وتقديمهم بشكل يتزامن مع أهداف البرنامج وتحقيق التقبل المطلوب لفكرة الدمج والطلاب المدمجين.

أنواع الدمج:

بمرور الوقت اكتشف التربويون طرقاً لدمج الطلبة المعاقين مع الطلبة العاديين، وحتى الطلبة ذوي الإعاقة الشديدة فقد تم دمجهم خلال أوقات غير أكاديمية مثل فترات الغداء والاستراحة، عندما يوضع الطلبة في البيئة الأقل تقيداً فإنه يتم تعليمهم في صفوف قرب قدر الإمكان ووضعًا تعليماً طبيعياً (السراجي، 2006) وللدمج أنواع وأشكال تختلف باختلاف مستوى الإعاقة، وطبيعة تكوين الفرد المعوق، حيث يمكن تصنيفه وفقاً للأشكال التالية:

- الدمج المكاني: ويقصد به اشتراع المؤسسة أو مدرسة التربية الخاصة مع مدارس التربية العامة (المدارس العادية) في المبنى المدرسي فقط، بينما تكون لكل مدرسة
الدمج التربوي /الأكاديمي: ويقصد به التحاق الطلبة المعاقين مع الطلبة العاديين في مدرسة واحدة وتشرف عليها هيئة تعليمية وحيدة وبرنامج دارسي موحد، وقد تقتضي الحالة وجود اختلاف في مناهج الدروس المتعارضة.

الدمج الشامل: وتعرف مدرسة الدمج الشامل بالمدرسة التي لا تستثنى أحد حيث تبني على ما يعرف بفسلفة عدم الرفض، وهذا يعني عدم استبعاد أي طفل بسبب وجود أي إعاقة لديه.

الدمج المجتمعي: ويقصد بدمج الأفراد المعاقين مع الأطفال في مجال السكن والعمل. (الفشل والمعايدة، 2008)

وتن挂号 الباحث أن الهدف من هذا النهج في الدمج هو إعطاء المعاق أفضل الفرص للنجاح بما يتناسب مع نموه الأكاديمي والاجتماعي والشخصي، وأن هذا النهج يساهم أيضاً في توفير الكفالة اللازمة لفتح مراكز ومؤسسات التربية الخاصة.

فقد مررت برامج التربية الخاصة بعدد من التطورات حيث بدأت على شكل مراكز الإقامة الدائمة ثم جاءت مراكز التربية الخاصة النهارية، ثم اتجهت هذه البرامج نحو دمج الطلاب ذوي الإعاقات في برامج الصفوف الخاصة الملحقة بالمدارس العادية، والهدف من هذا وضع الطلاب في بيئة أقرب للبيئة العادية ومن أجل تقليل هذه العزلة يمكن للطلاب أن يتعلمون في غرفة المصاحبة، وإذا كان الطالب يتعلم بشكل جيد يمكن الاستعانة بالمعلم الاستشاري، وهذا توفر بذلك بيئة أقل تقليدًا، ولكن غرفة الصف العادي هي أقل البيئات التعليمية تقليداً، ويتضمن الدمج التربوي الأشكال الآتية:

أ-الصفوف الخاصة:

حيث يتم إلحاق الطفل بصفي خاص بذوي الإعاقات، داخل المدرسة العادية في بديء الأمر، مع إمكانيات الفرص أمامه للتعامل مع أقرانه العاديين في المدرسة أطول فترة ممكنة من اليوم الدراسي.

ب-غرفة المصاحبة:

ويطلب وفقاً لبرنامج يومي خاص بالأعاق، والوسائل التعليمية يلتزمه بها طالب ذو الإعاقة. وفقاً لبرنامج يومي خاص

188
حيث يتلقى المساعدة بعض الوقت في بعض المهارات التي يعاني منها بإشراف معلم التربية الخاصة، ثم يرجع لصفه العادي بقية اليوم الدراسي.

ج- المعلم الاستشاري:

يتحقق الطفل المعوق بالصف العادي، بإشراف المعلم العادي، حيث يقوم تعليمه مع أقرانه العاديين، ويمزج المعلم المساعدة اللازمة عن طريق معلم استشاري مولع في هذا المجال، وهذا يتحمل المعلم الصف العادي مسؤولية إعداد البرامج الخاصة بالطفل وتطبيقها أثناء ممارسته عملية التعليم العادي في الصف.

د- الصف العادي:

حيث يتحقق الطفل ذو الإعاقة بالصف العادي، بإشراف معلم عادي، لديه تدريب مناسب في مجال التربية الخاصة، مع إجراء بعض التعديلات البيئية داخل الصف (الجاب، 2006).

توجد الكثير من المبادرات لدمج الطلاب ذو الإعاقة في المدارس العادية ومن هذه المبادرات:

1. المعاق حق في احترام كرامته الإنسانية على الرغم من الإعاقة أو الفصول الذي يعاني منه، وأن له الحقوق الأساسية التي تكون لأقرائه ممن هم في عمره، وأن له الحق في أن يحيا حياة لائقة وطبيعية وغنياً وقد الرعى. قد يشجع الدمج المعاقين بأنهم جزء من المجتمع وليسوا أفراداً يتمتعون إلى أقلية محرومة.

2. قد تتعامل بشكل سبب.

3. يحتاج الطفل ذو الإعاقة إلى التفاعل والتكيف مع الآخرين وإلى التعلم مع ظروف الحياة اليومية التي تزداد تعقيداً مع الأيام، والبيئة التعليمية التي تسمح بالدمج أكثر قدرة من البيئة المعزولة على تحقيق هذا المطلب، فالتعلم بالمحاكاة والتقليد يحدث عندما تتوافر النماذج المناسبة.

4. يساعد الطفل ذو الإعاقة على تقبل النقص الذي لديه وإدراك قدراته وإمكانياته.

5. يهدف الدمج إلى تعديل اتجاهات أفراد المجتمع وبالذين العاملين في المدارس العامة من مديرين ومدرسين وطلبة وأولياء أمور، وذلك من خلال إكتشاف قدرات وإمكانيات الطلاب ذوي الإعاقة التي لم تُتاح لهم الظروف المناسبة للظهور.
الفوائد المحتملة للدمج:

1. بالنسبة للطلبة: يطور إحساسهم بالانتماء إلى المجتمع غير المتناسق، ويسمح بتطوير الصداقات، ويقود إلى تطوير الإحساس باحتكار الذات، ويؤكد على فردية الفرد.
2. بالنسبة للتعليمي العام: يشجع على تقدير التنوع، ويطور مهارات التفاوض، وينمي مهارات التطور.
3. بالنسبة للمعلم: يساعد المعلمين على تقرير الفرص الفردية، وأهمية التدريس القردي المباشر. كما أنه يطور مهارات التعامل مع التحديات والصعوبات.
4. بالنسبة للمجتمع: يسمح الدمج في احترام الحقوق لكل الأفراد، ويدعم القيم الاجتماعية للمتساوية، وينمي مهارات التعاون بين مؤسسات المجتمع.

الدمج في الدول العربية

إن قضية دمج الطلاب ذوي الإعاقات من أهم القضايا الخصبة في التربية الخاصة حيث تشير الدراسات إلى أن تعلم الطلاب ذوي الإعاقات ضمن البرامج الدراسية العادية يؤدي إلى نتائج أفضل من حيث تحقيقهم العلمي ومن حيث النمو الاجتماعي والتفاعالي والتكيفي والشخصي.

وهناك العديد من التجارب للدمج في الدول العربية والخليجية التي اهتمت بهدف الطلاب ذوي الإعاقات مثل: المملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية مصر العربية، والكويت، والبحرين، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان.

وهنا تذكر بعض التجارب التي أجريت في هذه الدول، فهي السعودية مثلاً، تم تطبيق أسلوب الدمج بمعهد النور ومنطقة الإحساء، وكانت أهم النتائج زيادة التحصيل الدراسي للطلاب المكفوفين، وتسير أفضل وفهماً أوضح من جانب الطلاب والمدرس بالتعليم العام، ويرادفوا ودراسات المكفوفين وطرق ووسائل تعليمهم، وقد أسهم نجاح هذه التجربة بمعهد النور على تعميمها في مناطق أخرى من المملكة.
وتمت تجربة دمج الطلاب ذوي الإعاقات في سلطنة عمان في دمج الطلاب المكفوفين، ودمج الطلاب المعاقين جسدياً، وفتح فصول دراسية للطلاب المتخلفين عقلياً والطلاب الصم في المدارس العامة العادية في مناطق السلطنة المختلفة.

وفي الكويت أجريت تجربة لدمج ضعاف السمع في المدارس العامة، واستمرت هذه التجربة قرابة أربعة أعوام دراسية، وادت بشارها في العام الثاني، حيث أخذ أحد الطلاب ضعاف السمع، بمدرسة محمد الشابجي الإبتدائية المركز الأول للصف الثاني الإبتدائي بالمدرسة، وبعد هذه التجربة تزايد عدد الطلبة المدمجين بمدارس التعليم العام في الكويت.

وقد بدأت المملكة الأردنية الهاشمية في تطبيق الدمج بكرة إنشاء فصول خاصة ملحقة بالمدارس العادية، وذلك لذوي الإعاقات البسيطة، ثم انتشرت الصوف الخاصة وغرف المصادر في عدد كبير من محافظات الأردن، وامتزت الاتساع في الدمج إلى أن شمل المكفوفين والصم، وصدر بذلك مجموعة من القوانين والتشريعات التي تنادي بذكاء الدمج الفعال الخاصة. وفي الآونة الأخيرة تزايد عدد مدارس التعليم العام الملحق بها فصول لذوي الإعاقات في جمهورية مصر العربية، وشملت فصول المعاقين كلاً من المتخلفين عقلياً، وضعاف السمع، والصم في العديد من محافظات الجمهورية.

ووهناك العديد من الجهود الفردية التي اهتمت بدمج المعاقين سمعياً وأعدت برامج للمجمه ونوجحت هذه الجهود في جمهورية مصر العربية، مثل: تجربة كاف (1999) وتوصلت إلى نجاح برنامج الدمج في الآتي:

- تشجيع المعاقين سمعياً والعاديين على اللعب والحركة معاً من خلال حضور التدريب.
- تشجيع المعاقين سمعياً والعاديين على الحبد والتعبير بالكلام على أطرافهم سوية.
- تقديم تشجيع السلوك غير السوحي عند الأطفال سواء المكفوفين أو المعاقين.
- تقديم التدريبات الفردية والجماعية للمعاقين سمعياً من خلال أنشطة الدمج.
- تقديم التدريبات الاجتماعية للأشخاص المكفوفين، تجاه المعاقين سمعياً.
- تقديم السلوك الصحي للأطفال المعاقين سمعياً والعاديين.

وتوجد في دولة الإمارات العربية المتحدة نماذج من الدمج المجتمعي الذي يهدف إلى دمج الأفراد ذوي الإعااقات بالمجمع بعد تخرجهم من مراكز التأهيل بحيث تتوفر بعض الوزارات

191
وطائف للأفراد ذوي الإعاقات بحيث تضمن لهم حق العمل والعيش بانتظام، وضمان حرية الحركة والتنقل والتمتع بكل ما هو متاح في المجتمع كخدمات ترويجية أو اقتصادية.

وأحياناً، جهود مبذولة في دولة الإمارات لدعم العناصر الخاصة في المجتمع من خلال إنشاؤهم في جميع النشاطات والأنشطة الثقافية والرياضية التي تقام في الدولة، وتسعى الدولة في الوقت الحالي إلى توسيع قاعدة الدمج لتشمل أيضاً دمج الطفلاء الخاصة في المدارس العادية، وتوفير فرص التعليم والتدريب لجميع فئاتهم ضمن البرنامج المدرسي العادي، وفي الصفوف للعادية على نحو يكون في البرنامج المقدم مصمم أ بشكل يلبي احتياجات الطفلاء. وضمن هذا التوجه فإن كل طلب مهما كانت درجة عجزه يكون محاولاً لدعمه والمساندة والتقدير من مجتمع المدرسة، سواء أفراداً أو المعلمين أو الإدارة على نحو يتحمل فيه الجميع المسؤولية تجاه بعضهم البعض.

كما أن الجهود المبذولة في دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال ذوي الاحتياجات الخاصة تعكس مدى الاهتمام بالفئات الخاصة، وتتعلق من الحرص على مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين وتؤكد هذه السياسة حقائق النزاهة والمساهمة الاجتماعية في مجتمع الإمارات، وهي في نفس الوقت تنطلق من إيمان المسؤولين بإمكانات أبناءهم وقدراتهم على المساهمة في عمليات بناء والتنمية الاجتماعية، وتمثل بعض الإنجازات التي تحققت في هذا المجال بما يأتي:

- أطلق المجلس التنفيذي لإمارة دبي مشروع "تكامل" الذي يهدف بشلون ذوي الإعاقات في خطوة تعكس اهتمام الدولة بدمجهم دمجاً إيجابياً في المجتمع، ومنحهم الفرصة على لعب دور حيوي كأفراد قادرين على المشاركة والإنتاج، وتحقيقهم حقوقهم في الحصول على فرص متوازنة مع غيرهم بما يساهم في ترسخ قواعد الرعاية الاجتماعي.
- تعمل مؤسسة زايد العليا للرعاية الإنسانية ذوي الاحتياجات الخاصة وشونق الفقراء المتهمة في مراكز لرعاية وتأهيل ذوي الإعاقات الخاصة على تحقيق الرسالة الإنسانية نحوهم، وتهديف إلى دمج الطلاب ذوي الإعاقات بالمدارس، عن طريق تسخير كل الإمكانات والخبرات لرعاية وتأهيلهم وإعدادهم لخوض مسيرة الحياة بشرف، محققين بذلك التكافل الاجتماعي، ومنحهم الفرصة المناسبة للعمل بما يتناسب مع قدراتهم، وتتغذى مع إمكاناتهم ويعمل على تواصلهم مع أفراد المجتمع، كما تتعاون...
جمع مراكز رعاية وتأهيل ذوي الإعاقة على تنظيم خدمات وأنشطة تساهم في دمج الأفراد ذوي الإعاقة في المجتمع.

- تحرص مراكز الداخليّة على تأهيل وتشغيل الأفراد ذوي الإعاقة للتعاون والتنسيق مع كافة المؤسسات المجتمعية في الدولة لتشغيل، وتوظيف الأفراد ذوي الإعاقة من أجل دمجهم في المجتمع الذين يعيشون فيه.

- يتمّت وزارة التربية والتعليم في دولة الإمارات بدرجة كبيرة باللغات الخاصة، لذلك حرصت على الإعداد المهني لمعملى اللغات الخاصة، ووفرت الكثير من الفصول الخاصة وغرف المصادر في المدارس العامة بالدنانين الذي لديهم صعوبات تعلم، كما انتهت بالتعاون مع مؤسسة زايد العليا للرعاية الإنسانية وذوي الاحتياجات الخاصة وتشوف الفصر إلى تطبيق برنامج الدمج للأفراد ذوي الإعاقة حيث تمّ نقل دمج 40 حالة من الطلاب ذوي الإعاقة في الفصول لعادية في السنة الدراسية 2007-2008.

الدراسات السابقة

لقد تزايد الاهتمام في الفترة الأخيرة بالأفراد ذوي الإعاقة بشكل عام، والمعايير معمّاً بشكل خاص، حيث أُخذ عدد الدراسات التي اهتمت بمهمة ذوي الإعاقة، ومن هذه الدراسات: دراسة وليم بيدسير وآخرون (1995) (Bender, et.al,1995) والتي كان أحد أهدافها التعرف على اتجاهات المعلمين نحو دمج الطلاب ذوي الإعاقة في المدارس العامة، وتكوين عينة الدراسة من 127 معلماً من مدارس المرحلة الابتدائية والإعدادية في مدينة جورجيا بالولايات الأمريكية المحتدة، وتم تقسيم العينة إلى مجموعتين تكوّنت المجموعة الأولى من: 78 معلماً كانت اتجاهاتهم إيجابية نحو دمج ذوي الإعاقة في المدارس العامة، وتكوين المجموعة الثانية من: 49 معلماً وكانت اتجاهاتهم سلبية نحو دمج الطلاب ذوي الإعاقة، وقياس هذه الاتجاهات استخدمت الدراسة مقياس المستوى الاجتماعي والاجتماعي، ومقياس Liken الذي يقيس اتجاهات المعلمين.

توصلت هذه الدراسة إلى أن الاتجاهات الإيجابية للمعلمين ترتبط بزيادة عدد المواد التي تم دراستها عن الأفراد ذوي الإعاقة، في حين أن زيادة عدد سنوات الخبرة تؤثر سلباً على اتجاهات المعلمين نحو دمج ذوي الإعاقة و ذلك يرجع إلى النقص في الخلفية التعليمية لدى المعلمين.
هؤلاء المعلمين وتوصلت هذه الدراسة أيضاً إلى أنه كلما زاد عدد الطلاب ذوي الإعاقات في الفصل كانت اتجاهات المعلمين سلبية، وذلك بسبب حاجة الطلبة المتزايدة إلى التعليم الفردي وتطوير وسائل تعليمية متنوعة خاصة بهم.

كما توصلت الدراسة التي أجراها السرطاني (1995) للتعريف على اتجاهات المعلمين وطلاب الجامعة نحو دمج الأطفال المعاقين، وأيضاً معرفة فائدة الإعاقة التي يمكن تقبلها في الصفوف العادية، وانشمتت عينة الدراسة مع معلمي من وزارة المعارف، وطلاب كلية التربية بجامعة الملك سعود بالرياض بلغت 627 مدرساً وطالبة، وتوصلت هذه الدراسة إلى معرفة الدمج من الطلاب والمعلمين العاديين، بينما كانت اتجاهات المعلمين في التربية الخاصة كانت اتجاهات إيجابية. كما أشارت الدراسة إلى تأثيرية الدراسة دمج الطلاب ذو الإعاقات البسيطة ومعارضة دمج الطلاب ذو الإعاقات الشديدة، كما أوضح سلسلة النتائج أن أكثر الإحرازات تقبلها هي الإعاقة البسيطة بكل الإعاقة الحسية ثم الإعاقة الناتجة عن الاضطروابات السلوكية.

وتشير الدراسة التي قام بها كوك وآخرون (1991) إلى قناعة مدراء بعض المدارس العادية التي يطبق بها الدمج في الولايات المتحدة الأمريكية، بالقواعد الإيجابية التي يتركها الدمج على تحصيل الأطفال ذو الإعاقات البسيطة وعلى الجانب الآخر، كما زادت فرص حصولهم على خدمات مساعدة أثناء الدمج كما أكذب معلم التربية الخاصة في تلك المدارس على ضرورة حصول الأطفال المدمجين على أدوات تعليمية مساعدة بعض النظرة عن الدمج الذي يتعلمون من خلالها، وأن الاتجاهات الإيجابية لكل من المدراء والمعلمين في تلك المدارس كانت حافزاً لتطوير عدد من الأطفال المدمجين.

وفي دراسة استطلاعية قام بها الخلاطب (1997) لقياس الإعاقات نحو دمج الطلاب ذوي الإعاقات في المدارس العادية في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تم جمع معلومات موضوعية عن نظري المعلمين وال которую حول دمج الطلاب ذوي الإعاقات في المدارس العادية من خلال استمارة أعدت خصيصاً لهذا الغرض حيث تم تطبيقها على (110) من معلمي ومعلمات الصفوف الدراسية العادية في مدارس تم تسريح الدمج من خلال الفصول الخاصة أو غرف المصاب في الإمارات و (75) من معلمي ومعلمات الأردن. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الغالبية العظمى من المعلمين والمتعلمين تعرض مفهوم الدمج، وأنه غير مفيد سواء بالنسبة
للطلبة ذوي الإعاقات أو الطلاب العاديين. كما أظهرت نتائج هذه الدراسة كذلك أن اتجاهات المعلمين والمعلمات في دولة الإمارات كانت أكثر سلبية من اتجاهات المعلمين والمعلمات في الأردن.

ومن ناحية أخرى أظهرت استجابات مديرى ومديريات المدارس التي شاركت في الدراسة أن اتجاهاتهم غير إيجابية تمامًا فيما يتعلق بموقف الطلاب ذوي الإعاقات العقلية والعصبية والبصرية في المدارس العامة.

وقد قام كل من نصر الدين، السلمان (1998) بدراسة ميدانية لاستطلاع رأي المعلمين العاديين نحو فكرة دمج المعاقين حركياً بالفصول المعدة واستخدامها الدراسة استبانة مفتوحة طرحت على (60) معلماً من معلمي المرحلة الابتدائية بمدرسة مملكة البحرين، وتوزعت النسب المئوية باستجاباتهم كالآتي: وعبر 45.2% من مجموع المعلمين عن موافقتهم على موضوع الدمج، وعبر 25% عن عدم موافقتهم، وأبدى 20.8% أغلبهم ولكن بشروط معينة، وقد تلخصت آراء المعلمين الموافقين على سياسة الدمج فيما يلي: إن الدمج يتبع التدريس المعاق فرصاً المشاركة في المجتمع ويشعر به أهميته، ويفتقد من شعوره بالاختلاف عن زملائه بالإحساس بالدونية، وإرتبط موافقة المعلمين دمج المعاقين دون ارتباط إعاقتهم بشروط أخرى كالإعاقة العقلية أو بدء التعلم. كما تلخصت آراء المعلمين المحاذرين الذين يؤدون سياسة الدمج ولكن بشرط من أهمها: توفير التجهيزات في المدارس العادية التي تجعلها مناسبة للدمج، وأن نوع الإعاقة لا يشكل صعوبة أو حرجاً بالنسبة للتعليم المعاق.

بينما أشارت آراء غير الموافقين من المعلمين إلى بعض الجوانب التي تركزت حول أعباءها التدريسية ومشكلات التي قد تواجههم عند التعامل مع هؤلاء الناجحين، واستندت آرائهم إلى أن فكرة الدمج سوف تطلب عملية شرح للدروس، وكذلك المشكلات النفسية التي تعاني منها المعاق حركياً كنتيجة لفاعليته، وقد يواجه هؤلاء التلاميذ النجاح من زملائهم. ولهذا اتفق المحاذرون وغير الموافقين من المعلمين على أن فكرة الدمج يمكن أن تسبب مشكلات نسبية مثل: شعور المعاقين حركياً بالدونية أو نبذ زملائهم العاديين.

أما دراسة عبد الغفور (1999) فقد هدفت إلى معرفة آراء واتجاهات مدرسية وإداريية المرحلة الإبتدائية حول إدراج الطلاب ذوي الإعاقة في التعليم العام حيث تركزت عينة الدراسة من (447) مدرساً وإدارياً، بحيث سمحت جميع المحافظات التعليمية في الكويت، واستخدمتا الدراسة
الاستبانة، وشملت ثلاثة مجالات هي: رأي العينية تجاه الدمج بشكل عام، ورأي العينية تجاه دمج
الإعاقات البصرية والسمعية والعقلية والحركية، ورأي العينية تجاه عناصر الدمج. وقد توصلت
هذه الدراسة إلى أن الدمج يعتبر من الاتجاهات الجديدة التي تخدم الأطفال ذوي الإعاقات بحيث
تتيح لهم فرصة التفاعله الإجابي مع الأطفال العاديين داخل المدرسة، وأن هناك عدم قبول للدمج
بشكل عام من قبل أفراد العينة، كما أظهرت النتائج أن الإعاقات الحركية والبصرية تأتي درجة
من القبول بشكل أفضل من الإعاقات السمعية والعقلية نحو دمجهم في المدارس العامة، بالإضافة
إلى أن الإعاقات ذات الدراجة الخفيفة والمتوسطة لافت قبولًا نحو دمجهم في المدرسة العامة
بشكل يفوق الإعاقات ذات الدراجة الثقيلة، وأن هناك عناصر تحول دون تطبيق أو قبول الدمج في
المدرسة العامة في الكويت مثل: الخدمات الطبية المناسبة للمعاق، المنح والموارد والمدرس
وإعدادهم للتعامل مع الطفل المعاق، حيث تبين أن فئة الذكور والإداريين الذين يتقابل لهم
مع المعاق أكثر قبولًا للدمج من الإناث والمدرسين الذين لم يسبق لهم التعامل مع المعاق.
ولم يكن من أجريت دراسة في مدينة (أثينا، أمريك اللانتينية، وأسيا) نحو المعاقين سنويًا. وتكوين عينة الدراسة
من(357) معلم من الدولة الثانية وتم مقتراتهم بـ (107) معلم من أوروبا الغربية، وتوصلت
هذه الدراسة إلى أن إعداد المعاقين نسبًا للطلاق الدمج. كانت الاتجاهات المعاقين سلبية نتيجة نقص
المعلومات عن المعاقين صعبًا، وهذه النتيجة تعتبر من أهم المعوقات التي أدت إلى تكوين
الاتجاهات سلبية لدى المعاقين نحو المعاقين معمليًّا، وتوصلت أيضًا إلى أهمية إعادة المعاقين
لدمجهم في المدارس.

كما حددت دراسة الخشري (2004) في التعرف على برامج الدمج المطبقة على الطلبة
والطلاب الذين ذوي الإعاقات ، وتقديم مدى نجاح تلك البرامج، تحديد العوائق التي تعرضاها.
واستخدمت استمارة خاصة لغرض هذه الدراسة من إعداد الباحثة. وتم توزيعها على عينة شملت
جميع مدارس المملكة العربية السعودية المطلقة للدمج. وقد أشارت نتائج هذه الدراسة إلى التحول
الكبير الذي طرأ على برامج الدمج في المملكة، حيث بدأت بطريقة بشكل عام ثم تزايدت بشكل
ملحوظ. كما يوضح من الدراسة أن كافة الإعاقات قد استفادت من برامج الدمج المطلقة.
والأخير الإعاقات البسيطة. وأشارت النتائج أيضًا إلى تميز وتوسع مدارس البنين في الدمج
مقارنة بمدارس البنات، ومن نتائج هذه الدراسة أُنثى أن معلمي التربية الخاصة ومديري المدارس هم
أكثر الأشخاص إسهاماً ودعمًا لبرنامج الدمج، ولاحظ أن تأثير مساهمة المعلم العادي قد تكون محدودة في هذه الدراسة في دعم برنامج الدمج، وهو ما قد يكون ناجحاً عن نقص في التهيئة المسببة أو الإعداد الكافي لأولئك الأشخاص مما يتيح لهم فرص المشاركة والمساهمة الفاعلة في برنامج الدمج.

وتشير الدراسة إلى عدد من المعرفات التي واجهت برنامج الدمج ومن أهمها إجماع مدارس البنين والبنات التي تطبق الدمج على دور الإتجاهات السلبية للعاملين في المدارس العادية، وعدم التهيئة المسببة، وشدة الإعتقادات المدمجة، وعدم توافر المعلومات المتخصصة

وتقصى الخبرة والمعرفة لدى معلميات التربية العادية. وأيضًا هدفت دراسة كل من مونسن وفردينكسون (2004) إلى التعرف على أثر اتجاه المعلمين نحو دمج المعاقين في توفير البيئة التعليمية المناسبة، وأجريت هذه الدراسة في نيوزيلاند، وتم تقييم اتجاهات المعلمين الذين كان عددهم (63) معلماً ممن خلال اختبار يقيس اتجاهات المعلمين نحو دمج المعاقين، وبعد تطبيق الاختبار تم تقسيم المعلمين حسب اتجاهاتهم إلى ثلاث مجموعات: اتجاه مرن، متوسط، ومنخفض. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الطلاب الذين تم تدريسهم من قبل المعلمين ذوي الإتجاه الإيجابي أتت مستواهم وكانوا أكثر احتراماً مع العابرين، وذلك مقارنة بالطلاب الذين تلقوا تعليمهم من قبل معلمين ذوي اتجاه سلبي، بما يعني أنه كلاً كان اتجاهات المعلمين الإيجابية كلما كان له أثر فعل في مستوى الطلاب المدمجين في الفصول العادية.

ووجد من الدراسات التي اعتبرت اتجاهات العاملين في برنامج الدمج، أهمية تلك الجوانب كعنصر أساسي في تهيئة وتسهيل مهمة الدمج، وبالتالي زيادة فرص الطلاب ذوي الإعاقات للاستفادة من الخدمات المتاحة.

تؤكد بعض هذه الدراسات إلى أن الاتجاهات الإيجابية للمعلمين ترتبط بـ:
- الإعداد المسبق للمعلمين قبل عملية الدمج.
- التعامل المباشر مع المعاق بساهم في قبول عملية الدمج.
- أكثر الإعاقات تفعيلاً هي الإعاقة البصريّة والمتوسطة نحو دمجهم في المدرسة العادية بشكل يفوق الإعاقات الشديدة.
- إن الإعاقة الحركية والإعاقة البصرية نالت درجة من القبول بشكل أفضل من الإعاقات السمعية والعقلية نحو دمجهم في المدارس العادية.
إن الدمج ينتج للتعليم المعاق فرصة المشاركة في المجتمع ويشعره بأحبته، ويخفف من شعوره بالاختلاف عن زملائه والإحساس بالدونية.

إن الدمج يعتبر من الاتجاهات الجديدة التي تخدم الطلاب من ذوي الإعاقات بحيث تهيئ لهم فرصاً للتفاعل الإيجابي مع الأطفال العاديين داخل المدرسة.

إن كلما كانت الاتجاهات المعلمين إيجابية كلما كان لهم أثر فعل في مستوى الطلاب المدمجين في الفصول العادية.

توصلت بعض الدراسات إلى أن اتجاهات المعلمين ترجع إلى عدة أسباب:

- زيادة عدد سنوات الخبرة تؤثر سلباً على اتجاهات المعلمين نحو دمج الطلاب من ذوي الإعاقات.
- عدم توافر المعلمين المتخصصين ونقص الخبرة والمعرفة لدى معلمي التربية العادية.
- نقص في الخلفية التعليمية والجهدة المسبقة أو الإعداد الكافى للمعلمين لعملية الدمج.
- كلما زاد عدد الطلاب من ذوي الإعاقات في الفصل كانت اتجاهات المعلمين سلبية ويرجع ذلك إلى حاجة الطلبة المتزايدة إلى التعلم الفردي وتطوير وسائل تعليمية متنوعة خاصة بهم.

- الأبعاد التدريسية والمشكلات التي قد تواجههم عند التعامل مع هؤلاء الطلاب.
- إن فكرة الدمج يمكن أن تسبب مشكلات نفسية مثل: شعور المعاقين حركياً بالدونية أو بذل زملائهم العاديين.
- أن هناك عوائق تحول دون تطبيق أو قبول الدمج في المدرسة العادية مثل: الخدمات الطبية المناسبة للمعاق، المنهج ومورونه والمدرس وإعداده للتعامل مع الطفل المعاق.
- عدم التهيئة المسبقة لدى الاحتياجات الخاصة، وشدة الإعاقات المدمجة.

الطريقة والإجراءات

عينة الدراسة:

1. تكونت عينة الدراسة من 12 معلمة من مدرسة الزهورات الابتدائية بمنطقة العين التعليمية، حيث تم تقسيم العينة إلى مجموعتين هما:

   • مجموعة شاركت في عملية الدمج وتكونت من (6) معلمات في فصل الدمج بالمدرسة العادية.
• مجموعة لم تشارك في عملية الدمج، وتكونت من (6) معلماً في فصول عادية بالمدرسة العادية.


هذا وقد تم التمثيل المقارنة بين عينة الدراسة (12 معلماً) من حيث العمر، والمستوى التعليمي، والمرحلة التدريسية.

منهج الدراسة:

استخدم في هذه الدراسة منهج مقارنة آخر دمج المعالقين سمعياً على اتجاهات المعلمين في المدرسة العادية، وقد تم تقسيم عينة الدراسة إلى مجموعتين: مجموعة شاركت في عملية دمج المعالقين سمعياً، ومجموعة أخرى لم تشارك في عملية الدمج من معلمان الفصول العادية في مدرسة الزاهرة الابتدائية بمنطقة العين التعليمية بإدارة أبوظبي.

أدوات الدراسة:

تم تطبيق مقياس اتجاه نحو دمج المعالقين في المدارس العادية (نفيكر، 2004). يشمل هذا المقياس على (85) عبارة تقيس الاتجاه العام نحو الدمج، وتتنوع على نسبة محارض للقياس. وقد تم بناء هذه السؤالات اعتماداً على الأدب التربوي، وواقع خبرة الباحثين بهذا المجال، وكذلك الاستناداً من آراء عدد من المعلمين في هذا الميدان. وقد استخدمت البحث المقياس الثلاثي التالي: نعم (2) درجة، أحياناً (1) درجة و (لا) درجة (لا يقاس) عندما يكون اتجاه الدراسة نحو الدمج، بينما تتراوح الفترات الثلاثة في اتجاه عكسي (صفر، 0.2) عندما يكون اتجاه الدراسة نحو العزل.

أما بالنسبة لصدق الأداة، فإن إجراءات بنائها وتطويرها تؤكد صحتها ودقتها في جميع البيانات، وتستحب الارتباطات الداخلية للمحارض التسعية التي يضمنها المقياس كما تم حساب الارتباطات بين الدرجة الكلية للمقياس، وإن جميع ميالات الارتباط تعتبر ذات دالة إحصائية تتراوح ما بين 0.05، 0.01 عند طريقة صدق التكوين.

وتشمل مئات من أداة الدراسة، فقد تم حساب معامل الثبات عن طريق معاينة كرونايغ ألفا للاستاذية داخلية بين الفئات والذي بلغ (0.46) والذي يعد مناسبًا لأغراض الدراسة. وقد تم اختيار هذا المقياس نظراً لسلامته للبيئة العربية.
الأساليب الإحصائية:

تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS لتحليل بيانات الدراسة ومناقشتها في ضوء المتغيرات والأدب التربوي السابق، وكذلك الواقع التربوي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

إجراءات الدراسة:

- تطبيق مقياس الاتجاه نحو دمج المعاقين في المدارس العادية.
- اختيار فصل النمو للصم في مدرسة الزاهرات الابتدائية في مدينة العين.
- إلحاق المعاقين سمعياً بصف خاص يذوي الإعاقات داخل المدرسة العادية، مع إتاحة الفرص أمامهم للتعامل مع أقرانهم العاديين في المدرسة أطول فترة ممكنة من اليوم الدراسي.
- اختيار عينة الدراسة من المعاقين في مدرسة الزاهرات حيث تم المقاربة بين المجموعتين من حيث العمر، والمستوى التعليمي، والمرحلة التدريسية.
- استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة للتحقق من صحة الفروض.
- تفسير النتائج للدراسة، وذلك في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة.

نتائج الدراسة ومناقشتها

للتحقق من صحة فرض الدراسة الحالية تم استخدام:

- اختبار Wilcoxon Signed Ranks Test للكشف عن دالة فروق المتوسطات للمجموعات المتتابعة.
- اختبار T - test independent للكشف عن دالة فروق المتوسطات للمجموعات المستقلة (غير المتتابعة).
الفرض الأول

للتحقق من صحة الفرض الأول والذي ينص على أنه "لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات درجات أفراد المجموعة التي شاركت في عملية التدح على مقياس اتجاه نحو دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في مدارس العاديين قبل تطبيق دمج المعاقين سمعياً وبعد دمجهم" تم استخدام معادلة ويلكوكسونWilcoxon لمقارنة بين أداء المجموعة التي شاركت في عملية التدح على قبل تطبيق البرنامج وبعد التطبيق، كما يوضح من الجدول التالي:

جدول (1)

<table>
<thead>
<tr>
<th>الفيالس</th>
<th>العدد</th>
<th>متوسط الرتب</th>
<th>المجموعة</th>
<th>الدالة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>قبل</td>
<td>11</td>
<td>2.75</td>
<td>6</td>
<td>0.05</td>
</tr>
<tr>
<td>بعد</td>
<td>10</td>
<td>5</td>
<td>6</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

* دالة إحصائياً عند مستوى (0.05)

يتضح من الجدول (1) عدم وجود فروق ملحوظ بين متوسطات درجات أفراد المجموعة التي شاركت في عملية التدح على مقياس اتجاه نحو دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في مدارس العاديين قبل تطبيق دمج وبعد دمجهم في المدرسة العادية.

وهكذا تحقق صحة الفرض الأول حيث توصلت هذه الدراسة إلى عدم وجود فروق آتية دالة إحصائياً بين متوسطات درجات المجموعة التي شاركت في عملية التدح على قبل تطبيق البرنامج وبين متوسطات درجاتهم في القياس البعدي على مقياس اتجاه نحو دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في مدارس العاديين.

الفرض الثاني

للتحقق من صحة الفرض الثاني والذي ينص على أنه "لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات درجات أفراد المجموعة التي شاركت في عملية التدح بعد دمج المعاقين سمعياً وأفراد المجموعة التي لم تشارك في عملية التدح على مقياس اتجاه نحو دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في مدارس العاديين".

استخدمت الباحثة معادلة T – test independent للمقارنة بين اتجاهات المجموعة التي شاركت في عملية التدح و اتجاهات المجموعة التي لم تشارك في عملية التدح الضابطة بعد تطبيق البرنامج، كما يوضح من الجدول التالي:
جدول (2)

<table>
<thead>
<tr>
<th>المجموعة</th>
<th>العدد المتوسط</th>
<th>الاحراف المعيارية</th>
<th>الخطا ت الدالة</th>
<th>التجريبية</th>
<th>الضابطة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

* دالة إحصائيّة عند مستوى (0.05)

يوضح من الجدول (2) عدم وجود فروقاً دالة إحصائيّاً بين متوسطات درجات المجموعة التي شاركت في عملية الدمج بعد دمج المعلمين سعياً وأفراد المجموعة التي لم تشارك في عملية الدمج على مقياس اتجاه نحو دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في مدارس العاديين.

وقد تحقق صحة الفرض الثاني حيث وصلت هذه الدراسة إلى عدم وجود فروقاً دالة إحصائيّاً بين متوسطات درجات المجموعة التي شاركت في عملية الدمج بعد دمج المعلمين سعياً والمجموعة التي لم تشارك في عملية الدمج على مقياس اتجاه نحو دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في مدارس العاديين.

مناقشة النتائج

توصلت هذه الدراسة إلى أن اتجاهات المعلمين العاديين سواء كانوا في المجموعة التي شاركت في عملية الدمج ومجموعة التي لم تشارك في عملية الدمج كانت سالبة، على الرغم من أن المجموعة التي شاركت في الدمج كانت تعامل مع الطلاب المعلمين سعياً بشكل مباشر إلا أنه لم تغير اتجاهاتهم، وهذا ما تؤكد عليه دراسة جوينس (1997) أن الغالبية العظمى من المعلمين والعمال تعهد مفهوم الدمج وانعكاسه على مدى سواء بالنسبة للطلاب ذوي الإعاقات أو الطلاب العاديين. إضافة إلى ذلك، فقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن اتجاهات المعلمين والمعلمين في دولة الإمارات كانت أكثر سلبية من اتجاهات المعلمين والمعلمين في الأردن.


بينما أشارت آراء غير المواقف من المعلمين إلى بعض الجوانب التي تركز حول أعباء التدريسية والمشكلات التي قد تواجههم عند التعامل مع هؤلاء التلاميذ، واستدعت آرائهم إلى أن فكرة الدمج سوف تجعل عملية شرح الدروس، وكذلك المشكلات النفسية التي يعاني منها المعاق حركياً كنتيجة لإعاقته، وقد يواجه هؤلاء التلاميذ النبذ من زملائهم، وتوصيل أيضاً دراسة عبد الغفور (1999) إلى عدم قبول الدمج بشكل عام من قبل أفراد العينة، كما أظهرت النتائج أن الإعاقات الحركية والبصرية نالت درجة من القبول بشكل أفضل من الإعاقات السمعية والعقلية نحو دمجهم في المدارس العادية، بالإضافة إلى أن الإعاقات ذات الدرجة الخفيفة والمتوسطة لاقت قبولًا نحو دمجهم في المدرسة العادية بشكل يفوق الإعاقات ذات الدرجة العميقة. وأكدت على هذه النتيجة دراسة ستيفن وأخرون (2000) أن اتجاهات المعاقين نحو المعاقين سمعياً كانت سالبة نتيجة نقص المعلومات عن المعاقين معمولاً بكونه التعامل مع وترون أيضاً إلى أهمية الإعداد المسبق لعملية الدمج، وهذه النتيجة تعتبر من أهم العوامل التي أدت إلى تكوين آراء سالبة لدى المعلمين نحو المعاقين سمعياً.

ويرى الخطيب (2004) إن من الطبيعي أن يعبر المعلمون عن مخاوفهم وقلقهم من هذه الممارسة وأن يشككون كثيرين بكلمات المعلمين واتجاهاتهم نحو الطلبة ذوي الإعاقات الخاصة
وتبعد لذلك تولت الدعوات لتنفيذ برامج تدريبية قبل الخدمة أو أثناء الخدمة لتعديل اتجاهات المعلمين وتطوير قابليتهم التعليمية.

الخبرة تؤثر سلباً على اتجاهات المعلمين نحو دمج ذوي الإعاقات، ويرجع ذلك إلى النقص في الخلفية التعليمية لدى هؤلاء المعلمين، وتوصلت هذه الدراسة أيضاً إلى أنه كما زاد عدد الطلاب من ذوي الإعاقات في الفصل كانت اتجاهات المعلمين سائلاً، وذلك بسبب حاجة الطلبة المتزايدة إلى التعليم الفردي وتطوير وسائل تعليمية متنوعة خاصة بهم.

كما توصلت هذه الدراسة إلى أن اتجاهات المعلمين العاديين سواء كانوا في المجموعة التي شاركت في عملية الدمج والكرومية التي لم تشارك في عملية الدمج كانت سائلاً، ويرجع ذلك إلى عدم وجود خطة محددة ومنظمة العملية لدمج المعاقين سعياً، وعدم التهيئة والإعداد المسبق للمعلمين المشاركين في برامج الدمج أو عدم توفير معلمي المخصصين ونقص الخبرة والمعرفة لدى معلمي التربية العادية عن خصائص ذوي الإعاقات والحاجات الأساسية للمعاقين سعياً وطرق تدريسهم، لذلك تولت الدعاوى لتنفيذ برامج تدريبية قبل الخدمة أو أثناء الخدمة لتعديل اتجاهات المعلمين وتطوير كفاءاتهم التعليمية، ومن هنا لابد من نؤكد على أن عملية الدمج لن تنجح دون التعاون بين معلم التربية الخاصة المعلم العادي، وهذا ما يؤكده كل من كوفاية (2007) إن التعليم في الدمج يجب أن يقوم على أساس التعاون بين المعلم العادي ومعلم التربية الخاصة على أن يتحمل الاثنان معاً جميع المسؤوليات التعليمية لجميع الطلبة المنتظمين بغرفة الصف، حيث يعمل المعلمان معاً أحياناً معلم عادي والثاني معلم تربية خاصة لتكييف المناهج على نحو يلبس حاجات مجموعات متغيرة من الطلبة وفي هذه الصفوف يشارك المعاقون في التخطيط والتنفيذ والتعليم.

توصيات الدراسة:

في ضوء نتائج الدراسة الحالية تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات هي:

1 - إعداد معلمي المدارس العامة قبل تطبيق الدمج من خلال الدورات والمحاضرات التي توضح خصائص الطلاب من ذوي الإعاقات، وكيفية التعامل معهم.

2 - تهيئة المجتمع المدرسي بتوعية الطلاب، من خلال الإذاعة المدرسية الصباحية، والقيام برحلات إلى مراكز الأطفال ذوي الإعاقات.

3 - تهيئة البيئة المدرسية لتناسب حاجات الطلبة المعاقين من وسائل تعليمية أو أجهزة مساعدة أو توفير البيئة الصغرية المناسبة لطبيعة إعاقة الطالب.
المراجع:


206
دار المسيرة.
نصر الدين سيد، أحمد و الغنم، كرث (1998) أسس دمج المعاقين حركياً واتجاهات المعلم العادي نحو أسلوب الدمج. دورة "تجارب دمج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي ، التطلعات والتحديات"، جامعة الخليج العربي، البحرين. 2-4 مارس، 157-175.


